الأمم المتحدة

A/61/173

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام**

موجز

خلال السنوات الخمس الماضية، أحرزت أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية تقدما في تنفيذ التدابير المسندة إليها في إطار برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. وعززت أقل البلدان نموا جهودها الرامية إلى إصلاح السياسات والحكم، كما قدم الشركاء في التنمية مزيدا من المساعدات الإنمائية وعززوا تخفيف عبء الديون وبعض الفرص التجارية الإضافية.

وأدت تلك الجهود إلى نتائج ملموسة في أقل البلدان نموا. وشهد النمو الاقتصادي في المجموعة المؤلفة من ٥٠ بلدا ارتفاعا صوب هدف الـ ٧ في المائة، وأُحرز تقدم نحو تحقيق

* A/61/150.

** يعزى التأخر في تقديم هذا التقرير إلى الحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار الاجتماعات المتعلقة بالموضوع التي عقدت في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٦.

160806 160806 06-43977 (A)

عدة أهداف كمية تتعلق بالتنمية البشرية. لكن هذا التحسن كان متواضعا في العديد من الحالات، حيث إن المستويات المطلقة للحرمان ما زالت أعلى بالنسبة لمعظم سكان أقل البلدان نموا مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى، ولم يطرأ تغير كبير على حالة فقر الدخل. وما زال تحقيق قدر أكبر من النجاح متوقفا على تنفيذ جميع أصحاب المصلحة لالتزاماتهم تنفيذا كاملا حسبما وردت في برنامج عمل بروكسل.

وينبغي أن تواصل أقل البلدان نموا تحسين شؤون الحكم، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات البشرية والمؤسسية، كما ينبغي أن تولي المزيد من الاهتمام لتحقيق المساواة بين الجنسين والزراعة والهياكل الأساسية ولمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن يواصل الشركاء في التنمية، بما في ذلك البلدان النامية الأخرى، زيادة دعمهم لأقل البلدان نموا. وينبغي أن تسعى جميع البلدان المتقدمة على بلوغ الأهداف الكمية والنوعية المتفق عليها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا. وينبغي مواصلة بذل الجهود لتخفيض الدين الخارجي لأقل البلدان نموا. وينبغي أن تترجم إلى إجراءات دون إبطاء الالتزامات بتخفيض العقبات التي تعترض صادرات أقل البلدان نموا، كما ينبغي مساعدة أقل البلدان نموا في تطوير قدرتها على استغلال تلك الفرص. وينبغي أن تزيد الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها من الدعم الذي تقدمه إلى أقل البلدان نموا ومن جهودها الرامية لتحسين فعالية ذلك الدعم.

وينبغي أن يغتنم القطاع الخاص فرص الاستثمار التي أصبحت متاحة في أقل البلدان نموا. وينبغي أن يواصل المجتمع المدني في أقل البلدان نموا وفي غيرها جهوده الداعمة لتلك البلدان.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج بروكسل	٤-٣٣	٥
ألف – على الصعيد الوطني	٤-١٦	٥
باء – التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	١٧-١٨	١١
جيم – الصعيد العالمي	١٩-٣٣	١٢
ثالثا – أولويات للعمل في المستقبل	٣٤-٦٣	١٨
ألف – المستوى الوطني	٣٥-٥٣	١٨
باء – التعاون الإقليمي	٥٤-٥٥	٢٦
جيم – التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٥٦	٢٦
دال – الصعيد العالمي	٥٧-٦٣	٢٧
رابعا – خلاصة	٦٤	٢٩

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ – والهدف الشامل لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا ''هو تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا'' (الفقرة ٦). ويمثل البرنامج استراتيجية شاملة للحد من الفقر مكيفة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، يتم تنفيذها عن طريق التعاون بين تلك البلدان وشركائها في التنمية. ويتألف البرنامج من سبعة التزامات هي:

(أ) التشجيع على وضع إطار للسياسات محوره السكان؛

(ب) الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

(د) بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا؛

(هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛

(و) الحد من أوجه الضعف وحماية البيئة؛

(ز) تعبئة الموارد المالية.

٣ – وقد أعدت فرادى أقل البلدان نموا، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إسهامات في استعراض منتصف المدة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت أقل البلدان نموا خلال المؤتمر الوزاري المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إعلان واستراتيجية كوتونو بشأن مواصلة تنفيذ برنامج بروكسل، كما قدم رئيس الجمعية العامة موجزا لوقائع جلستي تبادل الرأي مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص[(١)]. وعلاوة على ذلك، يتضمن آخر تقرير سنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج بروكسل (A/61/82-E/2006/74) تقييما لتنفيذ أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية للالتزامات السبعة واستعراضا كميا للتقدم المحرز ويقدم هذا التقرير استعراضا في منتصف المدة للتقدم الذي أحرزه البرنامج واقتراحات بشأن الأولويات في المستقبل.

(١) متاح على الإنترنت في الموقع http://www.un.org/ohrlls.

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ برنامج بروكسل

ألف – على الصعيد الوطني

٤ – في عام ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة أن ترفع اسم الرأس الأخضر وملديف من قائمة أقل البلدان نموا بعد اجتيازهما بسلاسة فترة انتقالية. ويدل القرار على نجاح الجهود الإنمائية في هذين البلدين، كما يبين أن من شأن الإدارة الوطنية السليمة للتنمية وتوافر الدعم الدولي أن يمكنا فرادى أقل البلدان نموا من الخروج من دائرة الفقر. غير أن البلدان التي يُرفع اسمها من تلك القائمة قد تظل بحاجة إلى الدعم الدولي للمضي قدما في إنجازاتها.

١ – النمو الاقتصادي

٥ – بدأت معظم أقل البلدان نموا في تحسين إدارتها للاقتصاد الكلي، حتى قبل اعتماد برنامج بروكسل، ومكنت تلك الجهود من تقليص العجز المالي، وتخفيض معدلات التضخم، والحد من العجز الخارجي. واتخذت الحكومات في معظم أقل البلدان نموا طائفة واسعة من تدابير الاقتصاد الجزئي، بما في ذلك خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وتخفيف اللوائح التنظيمية المفروضة على الأعمال التجارية بهدف تنشيط القطاع الخاص وتحسين الكفاءة. وتمثّلت التغييرات في سياسات القطاع الخارجي في إجراءات أحادية الجانب لتحرير التجارة، واعتماد أسعار صرف أكثر مرونة، وخفض قيمة العملات، وتحرير نظم الاستثمار الأجنبي.

٦ – وبدأ الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا كمجموعة في التحسن خلال أواخر التسعينيات، حيث ارتفع من نحو ٢ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ إلى نحو ٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠، وإلى ٦,٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥. ومنذ عام ٢٠٠١، فاقت معدلات النمو في أقل البلدان نموا عموما معدلات النمو في البلدان النامية الأخرى، بفارق كبير إذا استبعدت الصين والهند. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، ارتفع النمو الاقتصادي لهذه المجموعة ليقارب هدف الـ ٧ في المائة الذي دعا إليه برنامج بروكسل (انظر الجدول ١)، وحقق ما لا يقل عن عشرة من أقل البلدان نموا ذلك الهدف؛ وفي عام ٢٠٠٥، حقق عدد مماثل من تلك البلدان معدل نمو يقل عن ٣ في المائة، في حين حقق معظم بلدان المجموعة معدلات نمو تقع بين المعدلين.

الجدول ١

مؤشرات مختارة للتقدم المحرز في أقل البلدان نموا، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
النمو الاقتصادي						
نمو الناتج (في المائة سنويا)[أ]	٤,٨	٦,٥	٦,٣	٦,٧	٦,٧	٦,٩
نمو الصادرات (الأسعار الحالية بالدولار؛ في المائة سنويا)[ب]	٢٤,٧	٠,٢	٩,٣	١٦,٦	٢٥,٩	٠٠
الجوع						
نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (في المائة)[ج]	٠٠	٠٠	١٩[د]	٠٠	٠٠	٠٠
التعليم (في المائة)[هـ]						
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي - الإناث	٧٣,٢	٧٥,١	٧٩,٤	٨١,٨	٨٥,٢	٠٠
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي - الذكور	٨٤,٦	٨٦,٠	٩٠,٢	٩٢,٦	٩٦,٤	٠٠
نسبة إكمال التعليم الابتدائي - الإناث	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩,٥	٠٠
نسبة إكمال التعليم الابتدائي - الذكور	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٧,٢	٠٠
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي - الإناث	٢٣,٦	٢٤,٦	٢٥,٩	٢٦,٢	٢٧,٠	٠٠
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي - الذكور	٢٩,٠	٣٠,٦	٣١,٩	٣٢,٤	٣٣,٤	٠٠
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي - الإناث	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٢	٠٠
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي - الذكور	٤,٤	٤,٨	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٠٠
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب - الإناث	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦,٨	٠٠
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب - الذكور	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١,٠	٠٠
المساواة بين الجنسين/شؤون الحكم						
نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	٧,٥	٠٠	١١,٣	٠٠	٠٠	١٢,٧
الإسكان						
سكان الأحياء الفقيرة (بالملايين)	٠٠	١٤٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
نسبة سكان المناطق الحضرية في الأحياء الفقيرة (في المائة)	٠٠	٧٨,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في المائة من عدد السكان)[و]						
المشتركون في الخطوط الهاتفية والهواتف الخلوية	٠٠	٠٠	١,٧	٠٠	٣,٢	٠٠
الحواسيب الشخصية	٠,٣	٠٠	٠,٤	٠٠	٠,٨	٠٠
مستخدمو الإنترنت	٠,١	٠٠	٠,٣	٠٠	٠,٧	٠٠
الاستدامة البيئية						
نسبة الأراضي المحمية بيولوجيا	٩,٣	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
استهلاك المواد المستنفدة للأوزون (بالأطنان من القدرة على استنفاد الأوزون)	٤ ٦٦٥	..	..	..	٢ ٩٦٤	..
استهلاك مركبات الكلوروفلورو كربون (بالأطنان من القدرة على استنفاد الأوزون)	٤ ١٣٠	..	..	..	٢ ٦٥٥	..

(أ) الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها في منتصف عام ٢٠٠٦، متاحة على الانترنت على الموقع www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html.

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، دليل الإحصاءات لعام ٢٠٠٥.

(ج) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حسبما يرد في قاعدة بيانات مؤشرات الألفية.

(د) متوسط الفترة بين عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٣.

(هـ) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، حسبما يرد في قاعدة بيانات مؤشرات الألفية.

(و) الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، حسبما يرد في قاعدة بيانات مؤشرات الألفية.

٧ - ويمكن عزو جزء من التحسن في الأداء الاقتصادي الحاصل منذ عام ٢٠٠١ إلى انعكاس مسار الاتجاه التزولي السابق في أسعار السلع الأساسية (انظر الجدول ٢). وقد حقق بعض أقل البلدان نموا معدلات نمو من رقمين نتيجة اكتشاف النفط و/أو ارتفاع أسعاره. وبالمثل، أدى ارتفاع أسعار المعادن إلى حدوث استثمارات جديدة. وتمثل هذه النفقات المتصلة بالنفط والمعادن السبب الرئيسي للزيادة التدريجية في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا خلال السنوات القليلة الماضية.

الجدول ٢

البيئة العالمية التي تواجهها أقل البلدان نموا، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
النمو الاقتصادي (في المائة سنويا، المتوسط المرجح)						
الصعيد العالمي	٤,٠	١,٤	١,٨	٢,٦	٤,٠	٣,٢
البلدان المتقدمة النمو	٣,٥	١,١	١,٢	١,٩	٣,٢	٢,٤
البلدان النامية باستثناء أقل البلدان نموا	٥,٦	٢,٦	٣,٩	٥,١	٦,٩	٦,١
التجارة العالمية	١٠,٨	-٠,٩	٣,٠	٦,٤	١١,٠	٧,١
أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي (الرقم القياسي: ٢٠٠٠=١٠٠)						
النفط	١٠٠	٨٤	٨٨	١٠٢	١٣١	١٨٣
السلع الأساسية غير النفط - المؤشر الدولاري	١٠٠	٩٦	٩٧	١٠٥	١٢٦	١٤١

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
– الأغذية	١٠٠	١٠٣	١٠٢	١٠٤	١١٩	١٢٧
– المشروبات المدارية	١٠٠	٧٩	٨٩	٩٤	١٠٠	١٢٦
– البذور الزيتية والزيوت النباتية	١٠٠	٩٤	١١٧	١٣٧	١٥٥	١٤١
– المواد الخام الزراعية	١٠٠	٩٦	٩٤	١١٢	١٢٣	١٣٢
– المعادن والفلزات	١٠٠	٨٩	٨٧	٩٨	١٣٧	١٧٣
الصادرات المصنعة	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٩	١١٢	١٢٦
الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة						
نسبة الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية (باستثناء الأسلحة والنفط)	٦٩	٧٠	٧٣	٧٥	٧٩	٠٠
متوسط التعريفات **الجمركية** التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على:						
– الصادرات الزراعية من أقل البلدان نموا	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٠٠
– صادرات النسيج من أقل البلدان نموا	٤,٥	٣,٦	٣,٩	١,٦	١,٥	٠٠
– صادرات الملابس من أقل البلدان نموا	٩,٤	٨,٧	٨,٦	٢,٧	٢,٥	٠٠
التدفقات المالية						
المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية						
– المجموع (ببلايين الدولارات)	٠٠	١٢,٩	١٥,٩	٢٢,٥	٢٣,٥	٠٠
– نسبة الدخل القومي الإجمالي المستمد من لجنة المساعدة الإنمائية (في المائة)	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٨	٠٠
– القطاعات الاجتماعية (ببلايين الدولارات)	٣,٨	٦,٨	٦,٣	١٠,٤	١٠,٧	٠٠
خدمة الدين (الحصة من الصادرات (في المائة)	١١,٣	١٠,١	٩,١	٧,٩	٨,٢	٠٠
الاستثمار الأجنبي المباشر (ببلايين الدولارات)	٠٠	٧٧,٥	٧٨,٠	٨٠,٥	٠٠	٠٠
نفقات منظومة الأمم المتحدة لتغطية **النفقات** التنفيذية (ببلايين الدولارات)	١ ٨٢٧,٣	٢ ١٧٧,٦	٢ ٢١٥,٥	٣ ٠٦٢,٢	٣ ٣٦٤,١	٠٠

٢ – الفقر والجوع

٨ – لجأت أغلبية أقل البلدان نموا إلى تعديل استراتيجياتها وإجراءاتها الإنمائية لإيلاء مزيد من الاهتمام لتخفيف حدة الفقر، غالبا عبر قيامها بإعداد ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وهو شرط بدأ يقتضيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٩ لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغ عدد أقل البلدان نموا التي أعدت ما لا يقل عن ورقة استراتيجية واحدة ٣٥ بلدا. وتتضمن غالبية الورقات الاستراتيجية، إضافة إلى هدف تخفيف حدة الفقر، أهدافا في

مجالات ذات صلة مثل وضع حد لسوء التغذية وتحسين صحة الأم والطفل وإلحاق الأطفال بالمدارس والحصول على المياه النظيفة. وأثبتت التجربة التي شهدتها مؤخرا أقل البلدان نموا وجود علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وتشير البيانات المحدودة المتعلقة بالاتجاهات التي بدأ يسلكها معدل الفقر مؤخرا في أقل البلدان نموا إلى حدوث انخفاض غير ملموس، بل وحدوث بعض الزيادات، في فقر الدخل. وتعتبر أقل البلدان نموا حاليا هي البلدان التي يتضاءل احتمال أن تكون قادرة على تحقيق الهدف المتمثل في تخفيض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويكاد يكون بمقدور كل بلد من أقل البلدان نموا، باستثناء البعض الذي تدور فيه صراعات، أن يخفض حدة سوء التغذية، لكنها ما زالت مرتفعة إلى درجة غير مقبولة؛ حيث أن ظاهرة سوء التغذية منتشرة في زهاء خُمس أقل البلدان نموا وتتفاقم بصورة دورية بسبب ما تعاني منه هذه البلدان من حالات الجفاف والصراع وغيرها من الأحداث الخارجة عن سيطرتها. وما برحت حالة سوء التغذية حادة في أوساط الأطفال دون سن الخامسة في ما يربو على ثلث أقل البلدان نموا.

٣ - التنمية البشرية

٩ - يستأثر قطاعا الصحة والتعليم بنسبة متزايدة من نفقات الحكومات في معظم أقل البلدان نموا. كما أن الشركاء في التنمية يزيدون من الموارد التي يقدمونها إلى هذين القطاعين وبدأت الجهود المشتركة المبذولة في هذا المجال تؤتي ثمارها. فعلى سبيل المثال، توجد بعض الدلائل على حدوث تدن في معدل الوفيات النفاسية، مع أن نسبتها ما زالت مرتفعة في معظم أقل البلدان نموا. وعلى غرار ذلك، فإن وفيات الرضع والأطفال آخذة في التدني، وإن كان ببطء فقط في أوساط الرضع. ومن المتوقع أن يتم القضاء على العدوى بشلل الأطفال في أقل البلدان نموا بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. كما حدث تدن واضح في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أقل البلدان نموا الأشد إصابة بالمرض في أفريقيا. ومع ذلك فإن نحو ربع المصابين به يعيشون في أقل البلدان نموا. وهذا المرض هو مسألة تتعلق في المقام الأول برفاه الإنسان، لكنه أيضا يهدد التنمية والاحتفاظ بالقدرة البشرية. ويتمثل أحد آثاره الصحية الثانوية في زيادة حالات السل؛ وإن كان الإصابة بالسل ما زالت مرتفعة حتى عندما لا تكون الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي السبب الرئيسي. كما أن الملاريا ما زالت واسعة الانتشار في العديد من أقل البلدان نموا، سيما في أفريقيا.

١٠ - وفي قطاع التعليم، حدث تقدم كبير في مجال التحاق جميع الأطفال بالمرحلة الابتدائية، استتبع إحراز تقدم في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المرحلة. وتشير البيانات إلى إحراز تقدم أقل في المرحلتين الثانوية والعالية، وفي مجال محو الأمية في أوساط

الراشدين، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. غير أنه لا بد للتحسين على مستوى التعليم الابتدائي من أن يسهم في السنوات القادمة في بلوغ نتائج أفضل على المستويات الأعلى، وكذلك في محو الأمية في أوساط الراشدين.

٤ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١١ - ارتفعت أعداد من يملكون خطوطا هاتفية وحواسيب في أقل البلدان نموا ارتفاعا سريعا (انظر الجدول ٢)، مما يشير إلى أنه قد يتم تحقيق الأهداف التي حددت فيما يتعلق بكثافة الهواتف والوصلات بالإنترنت (الفقرة ٤٣ (هـ) من برنامج بروكسل). ووصل انتشار هذه التكنولوجيا إلى المناطق الريفية، حتى أشدها فقرا. وتشير الأدلة إلى أن استخدام هذه التكنولوجيات قد ترك أثرا مباشرا على الفقر عبر مختلف القنوات. وما زالت أقل البلدان نموا متخلفة كثيرا عن بقية العالم من حيث استخدام التكنولوجيات الجديدة، لكن التقدم الذي شهده هذا المجال مؤخرا يظهر السرعة التي يمكن أن يبدأ بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى إمكانية تحسينها رفاه الأفراد في أقل البلدان نموا، بما في ذلك عن طريق تخفيف حدة الفقر وتقليص اللامساواة بين الجنسين.

٥ - شؤون الحكم

١٢ - منذ عام ٢٠٠١، انخفضت الصراعات بشكل عام في أقل البلدان نموا، سيما في أفريقيا، مما شكل عاملا مهما للغاية من عوامل تحسن آفاق التنمية. إلا أن أقل البلدان نموا ما زالت تعاني من الصراعات أكثر من غيرها، مما يدل على أن الفقر والتخلف المصحوبَين بعوامل أخرى يمكن أن يشكلا تربة خصبة لنشوء الاضطرابات. ومن بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الجارية في عام ٢٠٠٦، والبالغ عددها ١٦ عملية، يوجد نصفها في أقل البلدان نموا، وتندلع أو تتفاقم في عدد من أقل البلدان نموا الأخرى اضطرابات أهلية أو يحدث فيها ما هو أسوأ. وخارج أفريقيا، شهدت السنوات الأخيرة اضطرابات في بعض أقل البلدان نموا في آسيا، كما تتجدد أعمال العنف بين فترة وأخرى في هايتي. وبعض هذه الحالات تعكس حقيقة أن الدعم الدولي في حالات ما بعد انتهاء الصراع لا يتناسب دائما مع الطابع الطويل الأجل لعملية بناء السلام.

١٣ - واتخذت أغلبية أقل البلدان نموا خطوات لتحسين الحكم المحلي. وأصبحت الانتخابات الآن تحدث في كل هذه البلدان تقريبا، إذ تجري فيها منذ عام ٢٠٠١ انتخابات رئاسية وتشريعية واستفتاءات عديدة. ومشاركة الناخبين كثيفة بشكل عام وزادت نسبة

مشاركة الإناث وتمثيلهن في الهيئات المنتخبة. كما تم إصلاح النظامين القضائي والقانوني وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

١٤ - وفي معظم أقل البلدان نموا، يُسند إلى المجتمع المدني والسكان عموما دور أكبر في تحديد أولويات التنمية، ليس عن طريق العمليات البرلمانية فحسب، بل أيضا عن طريق مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار على الصعيد المحلي. وتشارك منظمات المجتمع المدني بصورة متزايدة في وضع برامج ومشاريع التنمية وتنفيذها وفي رصد فعالية كل حكومة ، إلى جانب نطاق برامج المعونة المقدمة من الجهات المانحة وأثرها.

١٥ - ويضطلع العديد من أقل البلدان نموا بإصلاحات في القطاع العام ترمي إلى تعزيز كفاءته وفعاليته. ويجري تعزيز أثر الإنفاق العام على الفقراء في العديد من أقل البلدان نموا عن طريق بذل جهود لتحسين نوعية ما يقدَّم من خدمات وقياس ما يتحقق من نتائج وضمان المساءلة. ويشكل وضع حد للفساد أحد عناصر هذا المسعى.

١٦ - وفي بعض الحالات، يجري تعزيز التحسينات في شؤون الحكم في فرادى البلدان عن طريق اتخاذ ترتيبات مشتركة فيما بينها، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وعلى الصعيد القطاعي، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي ترمي إلى تعزيز المساءلة وضمان توخي الحكمة في استخدام ما تدره الموارد الطبيعية من إيرادات، وعملية كمبرلي، التي تستهدف ضمان ألا يكون الماس المعروض للبيع في الأسواق الدولية قد تم الحصول عليه بصورة غير قانونية من البلدان التي تمزقها الحروب.

باء - التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٧ - تشارك أقل البلدان نموا في طائفة من مجموعات التعاون الإقليمي مع بلدان نامية أخرى. ففي أفريقيا، تشكل أقل البلدان نموا غالبية أعضاء المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية بحيث يتوازى تركيز هذه المجموعات مع أولويات أقل البلدان نموا. وفي آسيا، حيث لا يوجد تفوّق رقمي لأقل البلدان نموا فيها، اتفقت بعض المنظمات دون الإقليمية التي تضم بلدانا من أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، على اتخاذ عدد من التدابير لصالح أقل البلدان نموا الأعضاء فيها.

١٨ - وعلى الصعيد العالمي، أدَّى عقد مؤتمري قمة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي داخل الأمم المتحدة، يولى هذا التعاون أهميةً من جانب مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويولي عدد من المجموعات المشتركة بين بلدان الجنوب على الصعيد العالمي اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا. ومنظمة المؤتمر الإسلامي تضم ٢٢ بلدا من أقل البلدان نموا، وبدأت في عام ٢٠٠٥ برنامجا لبناء القدرات من أجل دعم عدد من هذه البلدان الأعضاء فيها. وبرنامج الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب الذي وُضع نتيجة لمؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عُقد في عام ٢٠٠٠، قدم مساعدات إلى عدد من أقل البلدان نموا. وخلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في عام ٢٠٠٤، بدأت البلدان النامية الجولة الثالثة للمفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضليات التجارية المعّمم الذي اتفقت فيه على إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نموا. وحدد الفريق التفاوضي المعني بالنفاذ إلى الأسواق المراحل الأربع للمفاوضات، على أن تُختتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

جيم – الصعيد العالمي

١ – البيئة الاقتصادية الدولية

١٩ – منذ عام ٢٠٠١ والبيئة الدولية مواتية، بصفة عامة لمعظم أقل البلدان نموا. فالنمو الاقتصادي العالمي قادته، في معظمه البلدان النامية، كما أن وتيرة تنامي التجارة بين تلك البلدان كانت أسرع من وتيرة تناميها مع البلدان المتقدمة النمو. وزيادة الطلب على المواد الخام، من الصين إلى حد كبير، تعود بالفائدة بوجه خاص على عدد من أقل البلدان نموا.

٢٠ – والبلدان الخمسة الأقل نموا المصدّرة للنفط استفادت من ارتفاع أسعار النفط الذي بدأ في عام ٢٠٠٣، في حين أن بلدانا أخرى تتكبد اليوم تكاليف أعلى لاستيراده. وتوجد كذلك من بين أقل البلدان نموا ثمانية بلدان مصدرة للمعادن وثمانية بلدان مصدرة للسلع المصنعة وثمانية بلدان مصدرة للخدمات، وأكبر عدد منها يصدر بشكل أساسي السلع الأساسية الزراعية. وأسعار السلع الأساسية غير النفطية عادت إلى الارتفاع بعد تواصل هبوطها لفترة طويلة منذ عام ٢٠٠١، لكنها لم تستعد المستويات التي كانت عليها في الماضي. وارتفعت أيضا أسعار الصادرات المصنعة لكنها لم تبلغ مستوى أسعار السلع الأساسية، بحيث تحسن الميزان التجاري لغالبية أقل البلدان نموا. غير أن ارتفاع أسعار النفط في طريقها الآن إلى القضاء على أوجه التحسن هذه. وقطاع السياحة الدولية وقطاع النقل شهدا نموا قويا في عدد من أقل البلدان نموا، وخاصة في بعض البلدان الجزرية. غير أن العديد من هذه الأنشطة يتأثر بتقلبات البيئة الاقتصادية العالمية، مثل تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي حدث في عام ٢٠٠١، وبالعوامل المناخية والبيئية والكوارث الطبيعية، مثل زلزال تسونامي الذي ضرب آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - التعاون الدولي من أجل التنمية

٢١ - منذ اعتماد برنامج بروكسل ارتفع مستوى التعاون الدولي من أجل التنمية وبرز قدر عال من التوافق في الآراء بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التنمية، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري وبرنامج تنفيذ جوهانسبرغ. وكجزء من متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة، عُقدت اجتماعات عالمية لمعالجة الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية (منها ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا) والبلدان النامية غير الساحلية (منها ١٦ بلدا من أقل البلدان نموا) ويتواصل توسيع نطاق البرامج لمواجهة التحديات المحددة التي تعاني منها أفقر بلدان العالم في مجال التنمية، مثل البلدان المشمولة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرات المعّززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، والصندوق العالمي لمكافحة ''الإيدز'' والسل والملاريا، ومجموعة أخرى من المبادرات. وفي الوقت نفسه، ركّزت المؤسسات المالية الدولية، بمزيد من الاهتمام، على تخفيف حدة الفقر، وعّدل عدد من الحكومات المانحة برامج المساعدات الدولية التي تنفذها لكي تولي قدرا أكبر من الاهتمام لأشد البلدان، والشعوب، فقرا. وهذا التغير الجذري في بيئة التعاون الدولي من أجل التنمية موجّه بدرجة كبيرة نحو البلدان والشعوب الأكثر فقرا، كما تشكل مجموعات فرعية مختلفة من أقل البلدان نموا جزءا من الجهات الرئيسية المقرر أن تستفيد من العديد من المبادرات الجديدة. ولهذا، فإن هذه الأنشطة ذات الصلة تكمل برنامج بروكسل وتعززه.

٣ - المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٢ - أكد مؤتمر القمة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من جديد، الدعوة التي كان قد وجهها إلى البلدان المانحة، لتحقيق الهدف الوارد في برنامج بروكسل والمتمثل في رفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نموا من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وبقياس هذه المساعدة بالأسعار التي كانت سائدة في عام ٢٠٠٣، تبين أنها زادت بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، ومن المرجح أن تكون قد استمرت في الزيادة في عام ٢٠٠٥. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نموا لم تتجاوز نسبة ٠,٠٨ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٤؛ وحققت سبعة بلدان مانحة الهدف المحدد بنسبة ٠,٢٠ في المائة، في حين حقق بلدان مانحان آخران الهدف المحدد بنسبة ٠,١٥ في المائة. ومنذ عام ٢٠٠٤

قدمت تعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية[٢] وذلك على الرغم من أنها لم ترد بعد في باب النفقات. وستكون أقل البلدان نموا أكبر الجهات المستفيدة من هذه التعهدات الجديدة.

٢٣ - ومنذ اعتماد برنامج بروكسل، انتقلت بعض المصادر الابتكارية لتمويل التنمية من مرحلة المفهوم إلى مرحلة التنفيذ. وسوف تبدأ مؤسسة مالية دولية معنية بالتحصين أعمالها في عام ٢٠٠٦، وقرر بعض البلدان الشروع في فرض ضريبة على بطاقات السفر لحشد موارد تخصص للتنمية، كما أن العمل جار لاعتماد نظام من التعهدات المسبقة للتشجيع على تصنيع لقاحات ضد الأمراض المنتشرة في المناطق الاستوائية.

٢٤ - والنسبة التي تخصص لقطاعي التعليم والصحة من المساعدات الخارجية التي تقدم إلى أقل البلدان نموا (بما في ذلك المياه والصرف الصحي) آخذة في الزيادة؛ وفي عام ٢٠٠٤ استأثر هذان القطاعان بزهاء ربع التعهدات المالية التي خصصتها الجهات المانحة للبلدان، أي ما يربو على هدف الـ ٢٠/٢٠ الوارد في برنامج بروكسل.

٢٥ - ولا تزال جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة تولي أولوية عليا لأقل البلدان نموا وذلك على نحو ما يرد في تقارير كل منها إلى الجمعية العامة[١]. وداخل الأمانة العامة، أدّى إنشاء الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، في عام ٢٠٠٢ لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعطاء مكانة بارزة للمسائل التي تهم أقل البلدان نموا وإلى تعزيز حشد الدعم الدولي لها. وعلى المستوى الميداني، يوجد للأمم المتحدة في كل بلد من أقل البلدان نموا منسق مقيم وفريق قطري، باستثناء جزر المحيط الهادئ. والإصلاحات التي أجريت برعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أفضت إلى زيادة التآزر والفعالية في المنظومة، وإلى تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا في ما تبذله من جهود لصياغة وتنفيذ، الاستراتيجيات الإنمائية وبرامج تخفيف حدة الفقر التي تديرها بنفسها. ومن الناحية الكمية، زادت قيمة إنفاقات منظومة الأمم المتحدة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٤ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ بنسبة ٨٠ في المائة.

٢٦ - وتعمل بلدان نامية أخرى على زيادة تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا بما يشمل التدفقات التي تمر عبر المجموعات المشتركة بين بلدان الجنوب. وتشير الأدلة إلى تنامي المساعدات التي تتدفق من الصين. والهند هي من بين البلدان النامية الأخرى التي تزيد

(٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، (*Journal on Development, Development Co-operation Report 2005 (Paris, 2006)*).

مساعداتها إلى أقل البلدان نموا. والدعم الذي تقدمه بلدان الجنوب إلى أقل البلدان نموا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساعدة الفنية، وفرص التدريب والتعليم، آخذة في التزايد.

٢٧ - وقد تحسنت نوعية المعونة المقدمة، مع تحقيق تقدم في مجال ملكية البلدان للأنشطة الإنمائية المدعومة دوليا وإقرار الجهات المانحة بأن فرض شروط لقاء تقديم المساعدات هو أمر غير فعال عادة. والجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أقل البلدان نموا يقدم الآن في إطار ورقة استراتيجية للحد من الفقر متفق عليها وتقوم بإعدادها، من حيث المبدأ، الحكومة بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة داخل البلد. والجهات المانحة أصبحت أكثر استعدادا لدعم الميزانية وتمويل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها جهات غير حكومية.

٢٨ - ومن المتوقع تحقيق مزيد من التقدم في مجال تحسين نوعية المساعدات المقدمة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، اعتمد ما يربو على ١٠٠ بلد ومؤسسة إنمائية إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الذي حدد أربعة مبادئ ينبغي أن يقوم عليها تقديم الجهات المانحة للمساعدات، وعدد ١٢ مؤشرا لقياس أوجه التحسن في نوعية المعونة وحدد عام ٢٠١٠ كتاريخ مستهدف لتحقيق الأهداف الخمسة في هذين المجالين. وحدد الاتحاد الأوروبي أهدافه الإضافية الخاصة التي يهدف معظمها إلى تخفيف العبء الإداري للمعونة من على كاهل البلدان التي تتلقاها.

٤ - الديون الخارجية

٢٩ - اتخذت تدابير إضافية للتخفيف من أعباء الديون الخارجية لعدد من أقل البلدان نموا وانخفضت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات لأقل البلدان نموا كمجموعة بنحو النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر من ذلك نتيجة للتدابير التي اتخذت لاحقا. وتم تمديد المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى نهاية عام ٢٠٠٦، وجرى تنقيح قائمة البلدان المؤهلة. فمن بين البلدان البالغ عددها ٤٠ بلدا المؤهلة حاليا لتلقي المساعدة في إطار المبادرة، تدخل ٣٢ منها في مجموعة أقل البلدان نموا. وكتدبير إضافي، وضعت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في عام ٢٠٠٥ لإلغاء الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لجهات الإقراض المتعددة الأطراف الرئيسية. ومن بين أقل البلدان نموا المؤهلة البالغ عددها ٣٢، وصل ١٣ منها إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتحصل على معاملة بهدف تخفيف عبء الدين لا رجعة فيها منذ أيار/مايو ٢٠٠٦، بما في ذلك إلغاء كامل الديون

المتعددة الأطراف في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وتتلقى تسعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا تخفيفا مؤقتا من مدفوعات خدمة ديونها، وربما تحصل على إلغاء كامل لديونها إذا استوفت المعايير اللازمة. ويحول عامل عدم الاستقرار السياسي وعوامل مالية خاصة دون النظر في الحالات المتبقية. وعلى المستوى الثنائي، أعلنت الصين أنها ستلغي جميع ما لها من ديون منخفضة الفائدة مستحقة من عدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها أقل البلدان نموا، كما ألغت الهند ديون بعض أقل البلدان نموا.

٥ - التدفقات المالية من القطاع الخاص

٣٠ - هناك زيادة مطردة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تحويلات العاملين إلى أقل البلدان نموا. وقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التوسع في الجزء الأخير من التسعينات، وتضاعف منذ ٢٠٠٠. بيد أن أغلبية هذه الزيادة تعزى إلى اكتشافات النفط وارتفاع أسعار المعادن، وهي مركّزة في عدد صغير من أقل البلدان نموا. وأصبحت الآن مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعتها أكثر تنوعا مع ازدياد التدفقات من البلدان النامية وتزايد التعاون بين الحكومات المضيفة وقطاع الأعمال التجارية الأجنبية، أحيانا في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهناك إمكانية كبيرة في أن تساهم تدفقات تحويلات العاملين إلى أقل البلدان نموا، مساهمة مباشرة في تخفيف حدة الفقر وفي الاندماج الاجتماعي، وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقا.

٣١ - وشهدت البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة في الأعمال الخيرية الخاصة وغيرها من أشكال الدعم لأشد البلدان النامية فقرا. وتركز هذه الأنشطة على تقديم الخدمات إلى الفقراء مباشرة وكثيرا ما تتبع نهجا مبتكرة، وساعدت في إدخال تقنيات جديدة في ممارسات التخفيف من حدة الفقر المتبعة في الوكالات الأخرى. ويواصل أفراد من جميع أنحاء العالم تقديم خدمات إلى أقل البلدان نموا على أساس طوعي، وفي كثير من الحالات، تقوم وكالات دولية وثنائية، في إطار تعاون ثلاثي، بتغطية تكاليف المتطوعين من البلدان النامية.

٦ - التجارة الدولية

٣٢ - لقد جاء اعتماد برنامج عمل بروكسل خلال فترة كان يسودها التفاؤل بشأن إمكانية تحسين بيئة التجارة الدولية لأقل البلدان نموا. واستهل الاتحاد الأوروبي مبادرته ''أي شيء فيما عدا الأسلحة'' لأقل البلدان نموا قبل انعقاد مؤتمر بروكسل وقام عدد من البلدان المتقدمة النمو الأخرى بإزالة أو تخفيض الحواجز أمام الواردات من جميع أقل البلدان نموا أو من بعضها في إطار نظام الأفضليات المعمم أو في إطار نظام خاص (مثل القانون المتعلق

بالنماء والفرص في أفريقيا الصادر عن الولايات المتحدة). وقد حققت المفاوضات التي أجريت في إطار برنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية تقدما محدودا، مع أن أقل البلدان نموا كانت هي المستفيدة من أهم نتائجه حتى الآن. وفي الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، اتفقت البلدان المتقدمة النمو على إلغاء الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا والتي تشكّل ٩٧ في المائة من بنود التعريفات الجمركية لكل بلد من البلدان المتقدمة. ويبدأ نفاذ هذا الترتيب اعتبارا من عام ٢٠٠٨ أو في موعد لا يتجاوز بدء تنفيذ نتائج المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي. واتفق الاجتماع أيضا على حث البلدان النامية القادرة على اتّباع نفس الممارسة على أن تفعل ذلك. ويتمثل وجه القصور في هذا الترتيب في أن نسبة بنود التعريفات المستثناة وهي ٣ في المائة قد تغطي نسبة كبيرة من صادرات كل بلد من أقل البلدان نموا، لأن أغلبية هذه البلدان لا تصدّر سوى عدد صغير نسبيا من المنتجات.

٣٣ - وهناك آثار متباينة لانتهاء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس لاتفاقية التجارة العالمية، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وخصوصا نظام الحصص المفروضة . فقد تمكّن عدد قليل من أقل البلدان نموا من زيادة صادراتها من المنسوجات زيادة كبيرة، ولكن لم يتمكن عدد من صغار المنتجين من المنافسة في إطار النظام الحر. ويبدو أن تخفيض التعريفات الذي أجرته البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، منذ اعتماد برنامج بروكسل، كان محدود الفائدة لأقل البلدان نموا[٣]. وفضلا عن ذلك، فإن الإعانات المالية والتدابير الأخرى غير الجمركية المتعلقة بالزراعة في البلدان المتقدمة النمو ما زالت تعمل بوصفها عاملا مثبطا للإنتاج الزراعي والصادرات في أقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، فإن اتفاق البلدان المتقدمة النمو في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية على إلغاء الإعانات لصادرات القطن في عام ٢٠٠٦ والسماح باستيراد القطن من أقل البلدان نموا دون رسوم جمركية أو حصص، يعتبر خطوة إلى الأمام ولكنها تعثرت نتيجة لعدم وجود اتفاق على إلغاء الدعم على الإنتاج المحلي. وتبرز هذه التجربة الحاجة إلى تطبيق معاملة خاصة في إطار النظام التجاري العالمي للاقتصادات الضعيفة، مثل اقتصادات أقل البلدان نموا. ومن ضمن التدابير التي تستهدف مساعدة البلدان على مواجهة الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات الناشئة عن تحرير التجارة من جانب الشركاء، بما في ذلك تناقص الأفضليات، شرع صندوق النقد الدولي في تطبيق آلية التكامل التجاري في عام ٢٠٠٤. وهناك صعوبة أخرى تتمثل في

(٣) انظر البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٦، (واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٦)، الجدول ٣-٥.

أنه نظرا لافتقار كثير من أقل البلدان نموا للبنى الأساسية والقدرة الإنتاجية اللازمة لزيادة وتنويع إنتاج الصادرات، فإنها لا تتمكن من الاستفادة على نحو كامل من جميع الامتيازات التجارية المتاحة لها بالفعل. واعترافا بهذا العائق، أعلنت مجموعة البلدان السبعة زيادة التمويل الممنوح للمعونة مقابل التجارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأعلن لاحقا الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية دعمه ''للمعونة مقابل التجارة''، وخصوصا لأقل البلدان نموا، وأنشأ فرقة عمل لتقديم توصيات بشأن تعزيز إطار متكامل معزز[٤]. ومنذ ذلك الحين، اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية والوكالات المشاركة توصيات فرقة العمل[٥] والتي تتناول نطاقه، وتنظيمه وعملياته، وإدارته والرصد التقييم.

ثالثا – أولويات للعمل في المستقبل

٣٤ – ترد بالفعل أغلبية الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية لتحقيق أهداف برنامج بروكسل، بشكل مفصل في البرنامج نفسه أو في مواضع أخرى. ويكمن التحدي لا في تحديد إجراءات جديدة أو إضافية، بقدر ما يكمن في ضمان تنفيذ ما هو مناسب من الإجراءات المتفق عليها بأسرع ما يمكن وعلى أوسع نطاق ممكن. وفي كثير من الحالات يتوقف تحقيق نتائج أفضل، إلى حد كبير، على مدى توفر موارد إضافية في أشكال متنوعة، مثل مواصلة التحسينات في توفير الخدمات التعليمية والصحية. وفي حالات أخرى سيتمثل التحدي في تيسير أو تشجيع الإجراءات التي تسهم في التنمية، وبخاصة في زيادة الاستثمار.

ألف – المستوى الوطني

٣٥ – على الرغم من الحاجة إلى تكييف الإجراءات مع الظروف الوطنية، تفيد التجربة المكتسبة حتى الآن بأن هناك عددا من القضايا الشاملة لعدة قطاعات وعددا من مجالات النشاط التي تستحق اهتماما خاصا في العديد من أقل البلدان نموا.

---

(٤) الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا هو مشروع مشترك بين صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، أنشئ في عام ١٩٩٧، وعدّل في عام ٢٠٠١ لإدماج التجارة في خطط التنمية الوطنية لأقل البلدان نموا، للمساعدة في تقديم المساعدات التقنية المتصلة بالتجارة بصورة منسقة، والاضطلاع ببناء القدرات في مجال التجارة، ومعالجة القيود المتعلقة بالعرض.

(٥) انظر http://docsonline.two.org/DDFDocuments/t/WT/ifsc/W15.doc.

١ - الاستراتيجيات الإنمائية المملوكة على المستوى الوطني

٣٦ - يوفر برنامج بروكسل إطارا عاما وقائمة بأكثر من ١٥٠ إجراء من الإجراءات المحتملة التي يتعين أن تتخذها أقل البلدان نموا. وهناك أيضا طائفة من اتفاقات دولية وبرامج قطاعية أخرى تتعلق بأقل البلدان نموا، بما في ذلك اقتراحات وتوصيات بشأن السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. **ويجب أن يكون الهدف الأساسي للجزء المتبقي من برنامج بروكسل هو تنفيذ مختلف هذه الاقتراحات إلى المدى المناسب، وبالطريقة المناسبة، لكل بلد من أقل البلدان نموا. وتحقيقا لهذه الغاية، ووفقا لمبدأ الملكية القطرية، ينبغي لكل بلد من أقل البلدان نموا أن يقوم على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي بإعداد استراتيجية إنمائية مملوكة على المستوى الوطني تجسّد الأهداف الشاملة والقطاعية في شكل أولويات وسياسات وإجراءات محددة قطريا بما يتلاءم مع الظروف الوطنية.** وينبغي إرساء تلك الاستراتيجيات في إطار زمني مدته ١٠ سنوات وعلى أساس تقييم شامل لمتطلبات كل بلد على حدة. وبدلا من السعي إلى تحقيق تحسينات تدريجية، ينبغي أن تتضمن استراتيجية كل بلد، بحكم أوجه النقص المقيِّدة في مجال الموارد، التي غالبا ما لا تتغير، تحديد العقبات المالية، أو غيرها، التي تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تحدد تلك الاستراتيجيات بعد ذلك السلسلة الكاملة من الاستثمارات والسياسات الضرورية للتغلب على تلك العقبات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٣٧ - **ولا ينبغي أن تعود ملكية هذه الاستراتيجيات الوطنية فقط إلى البلد ذاته، وإنما أيضا إلى المستفيدين من تلك الاستراتيجيات، ولا سيما المجتمعات المحلية والأفراد. وينبغي أن تكون عملية إعداد الاستراتيجيات عملية لامركزية وشمولية قدر الإمكان، بحيث تنطوي على إشراك المجتمع المدني والسلطات المحلية وتحظى بإقرار نهائي من الهيئات التشريعية الوطنية. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجيات على التنفيذ والنتائج وأن تشمل تقديرات للموارد المالية وغير المالية المطلوبة، وجداول زمنية للتنفيذ، ومسارات للنتائج المتوقعة، ومؤشرات التقدم المحرز. وينبغي الإعلان عن الاستراتيجيات على نطاق واسع داخل البلد واستخدامها كأساس للمساءلة العامة لكافة المشاركين في عملية التنمية. ويتعين على الشركاء في التنمية أن يستخدموا تلك الاستراتيجيات كأساس لتقديم تعاونهم ودعمهم.**

٢ - شؤون الحكم

٣٨ - **ينبغي لأقل البلدان نموا أن تستفيد من إنجازاتها في تعزيز الحكم الرشيد. وكجزء من هذه الجهود، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى إلى تطوير سلطتين منفصلتين في**

الحكم، إحداهما تشريعية والأخرى تنفيذية. وينبغي أن يكون جميع المواطنين قادرين على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، بوسائل منها إشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرارات العامة. وينبغي ضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للفرد وذلك لتمكين المبادرات الشخصية من الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز ثقافة الشرعية وإنفاذها بواسطة جهاز قضائي مستقل ونظام عادل وفعال لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.

٣٩ - **وينبغي لأقل البلدان نموا أن تسعى باستمرار إلى تحسين كفاءة، وفعالية، جميع المؤسسات العامة والإجراءات الإدارية الحكومية وذلك بوسائل منها الحكومة الإلكترونية. وينبغي النظر في إدماج اللامركزية في المسائل المالية والإدارية حسبما يكون ملائما وممكنا من أجل تشجيع التنمية الإقليمية والمحلية، وتمكين الحكومات من الاستجابة للاحتياجات، وفتح المجال أمام مشاركة واسعة النطاق في صنع القرارات الحكومية. وينبغي أن تتسم السياسات والإجراءات بالشفافية التامة من أجل كفالة مساءلة الحكومات وغيرها من الهيئات العامة عن أعمالها. وينبغي لجميع أقل البلدان نموا أن توقع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تصدق عليها وتنفذها، كما ينبغي أن تُقدَّم المساعدة إلى تلك البلدان كي تستعيد الأموال التي انتُزعت منها عن طريق الفساد.**

٤٠ - وفي معظم أقل البلدان نموا، يعتبر أن عدم توفر العدد الكافي من الموظفين ذوي المهارات في القطاع العام من أسباب ضعف الحكم، وهو الأمر الذي يزداد تفاقما بسبب صرامة الإجراءات الضريبية وآثار الهجرة إلى الخارج (''نزوح الأدمغة'') وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). **وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تسعى جاهدة، بدعم من شركائها في التنمية، إلى بناء القدرة البشرية في القطاع العام عن طريق توفير التدريب وباقي أشكال بناء القدرات لفائدة الموظفين الجدد والعاملين فعلا في قطاع الخدمة العامة.** والجهود المبذولة سابقا لتقليص دور الحكومة في الاقتصاد والتركيز على الإصلاحات وتوازن الاقتصاد الكلي ساهمت على المدى القصير في إضعاف قدرة الحكومات على تصميم، وتنفيذ، سياسات وبرامج إنمائية طويلة المدى. **وفي إطار تعزيز الخدمة العامة، ينبغي أن تقوم حكومات أقل البلدان نموا ببناء القدرة على الاضطلاع بما يلزم من تحليلات استراتيجية طويلة المدى لبلوغ أهداف برنامج بروكسل. وفي الوقت نفسه، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تواصل جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وتهيئة الظروف المحلية التي تعزز التنمية ولا سيما الاستثمار.**

٤١ - وبزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإدخال تحسينات في إجراءات المانحين وتحقيق التملّك الكامل لبرامج التنمية، ستزداد مسؤولية أقل البلدان نموا عن إثبات قدرتها على

الاستفادة بشكل كامل وفعال من هذه الفرص الجديدة. **وينبغي أن يكون تعزيز آلية المعونة الوطنية جزءا من الجهود التي تبذلها الحكومة لبناء القدرات.**

٤٢ - وفي العديد من أقل البلدان نموا، كانت إحدى مهام الحكومة التي طالها الإهمال والتدهور في فترة تراجع القطاع العام هي جمع بيانات اقتصادية واجتماعية كافية وموثوقة وفي الوقت المناسب، سواء على المستوى الوطني أو مصنفة حسب الإقليم أو نوع الجنس أو باقي المجموعات السكانية الفرعية. **وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تضطلع، بمساعدة شركائها في التنمية، ببناء القدرات في مجال الإحصاء بهدف تعزيز قدرتها على تقييم الاحتياجات وصياغة، وتنفيذ، سياسات وبرامج إنمائية ورصد النتائج.**

٣ - السلم والأمن

٤٣ - تعتبر كفالة سلام دائم داخل البلد من الأولويات التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها كل من أقل البلدان نموا التي ما زالت فريسة للصراعات والمجتمع الدولي. وفي إطار التركيز الدولي على أفقر البلدان، ينبغي أن تنظر لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا التي تدور فيها صراعات أو تحاول التخلص من آثار هذه الصراعات. وفي حالة أقل البلدان نموا التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي ألا يقتصر دور المجتمع الدولي على مجرد توفير الدعم في مجالي حفظ السلام والمساعدة الإنسانية على المدى القصير بل عليه أن يقدم أيضا تعهدات طويلة الأجل فيما يتعلق ببناء السلام من أجل كفالة عدم عودة العنف كما حدث في العديد من الحالات السابقة. وينبغي أن تركز الجهود العالمية المبذولة للحد من توفر الأسلحة الصغيرة على أقل البلدان نموا بشكل خاص، بما فيها تلك التي يسودها الاستقرار، وذلك بسبب احتمال تعرضها للصراعات.

٤ - تعميم المنظور الجنساني

٤٤ - لم تستخدم البلدان بعد بشكل كامل المساهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة لتحقيق تنميتها، وعادة ما يكون نصيب المرأة من ثمار التنمية غير متكافئ. وهذه الاختلالات تدعو إلى القلق بشكل خاص في أقل البلدان نموا حيث يوجد نقص حاد في الموارد، وحيث ينبغي أن تكون المرأة المستفيد الأول من الجهود الرامية إلى الحد من الفقر لأنها تشكل نسبة كبيرة بصورة غير متناسبة من الفقراء.

٤٥ - وينبغي أن تعمل أقل البلدان نموا على تعميم المنظور الجنساني بشكل كامل في استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية. وينبغي أن يشمل تعميم المنظور

الجنساني كافة الفئات العمرية على جميع مستويات المجتمع وفي القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء. وينبغي إدراج اهتمامات المرأة، وشواغلها، بشكل كامل وصريح في تصميم، وتنفيذ ورصد وتقييم، جميع الأنشطة الإنمائية، كما ينبغي أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في هذه العمليات جميعها. وينبغي تجميع بيانات ومعلومات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل تسهيل هذه الأنشطة.

٤٦ - **وينبغي لجميع أقل البلدان نموا أن تعتمد جميع المعايير والصكوك الدولية المتعلقة بالمرأة، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وأن تنفذها بالكامل. وعلى المستوى الوطني، ينبغي للحكومات أن تعتمد قوانين وآليات إنفاذ تعزز المساواة بين الجنسين وتضع حقوق المرأة على قدم المساواة مع حقوق الرجل. وينبغي أن تتاح لكل من المرأة والرجل كافة الوسائل للوصول إلى العدالة والإنصاف نتيجة انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما ينبغي للحكومات أن تعمل على تعميم المعلومات المتعلقة بالقوانين والأنظمة ووسائل الحماية والإنصاف في حالة التعرض للتمييز القائم على نوع الجنس.**

٥ - زيادة القدرة الإنتاجية عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية

٤٧ - يدعو برنامج بروكسل إلى رفع معدل الاستثمار في أقل البلدان نموا إلى ٢٥ في المائة، كما أنه يولي اهتماما خاصا للاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك هياكل الخدمات الاجتماعية الأساسية. بيد أن الزيادة التي سجلتها الاستثمارات في معظم أقل البلدان نموا كانت زيادة هامشية، إذ ظلت نسبتها ٢٠ في المائة تقريبا وظلت الهياكل الأساسية غير كافية. **وكجزء من الجهود المبذولة لبناء القدرة على الإمداد والتصدي للعقبات في جانب العرض، ينبغي لكل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، بذل جهود حثيثة لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية، بما يشمل الاستثمار المخصص لأغراض اجتماعية.**

٤٨ - وفي غالبية أقل البلدان نموا، تتسم الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات بالرداءة ولسنوات عديدة، سُجل تحسن ضئيل، وحدث تدهور في معظم الحالات، بسبب الافتقار إلى التمويل اللازم للصيانة، في الطرق والسكك الحديدية والنظم البريدية والخدمات الجوية مع تعرض المناطق الريفية لأكبر قدر من التدهور. ولا بد من تطوير شبكات فعالة للنقل الداخلي كجزء من الجهود المبذولة لتمكين المنتجين من الوصول إلى أسواق أوسع لترويج سلعهم وكفالة تيسير وصول المستهلكين أينما كانوا إلى طائفة أوسع من السلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات العامة، مثل خدمات الصحة والتعليم. وفي البلدان غير الساحلية الأقل نموا،

غالبا ما تتفاقم مشكلة رداءة النقل والاتصالات بسبب عدم كفاءة ترتيبات العبور. **وتحتاج أغلبية أقل البلدان نموا إلى شبكات نقل أكثر فعالية، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. وثمة حاجة إلى استكمال الاستثمار في المرافق المادية بتطوير نظم أكثر كفاءة في مجالي الإدارة والعبور.**

٤٩ - وغالبية أقل البلدان نموا تعاني من نقص في إمدادات الطاقة اللازمة لتسريع عملية التنمية والحد من الفقر. **وينبغي لأقل البلدان نموا أن تزيد استثماراتها ليس فقط في القدرات المتعلقة بتوليد الطاقة وإنما أيضا في مجالي النقل والتوزيع لكفالة وصول الطاقة إلى الفقراء، ولا سيما في المناطق الريفية وينبغي بذل مزيد من الجهود لاستخدام الطاقة المتجددة. وينبغي على البلدان النامية الأخرى القادرة أن تساعد أقل البلدان نموا في تطوير قطاع الطاقة الخاص بها عن طريق إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات وإلى خبراتها الخاصة في تمويل، وإدارة، قطاع الطاقة.**

٥٠ - وفي القطاعات الاجتماعية، أُعطيت الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية بإدخال تحسينات في مجال توفير الخدمات أولوية على إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية. والمدارس والمراكز الطبية والمرافق المماثلة لا تزال دون المستوى المطلوب، كما ونوعا، في غالبية أقل البلدان نموا، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالمثل فإن الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي تركزت على توفير الماء المأمون في المناطق الحضرية. **ولا تزال هناك حاجة ماسّة إلى الاستثمار من أجل زيادة عدد مرافق التعليم والصحة، وتوفير الماء المأمون في المناطق الريفية، وتحسين مرافق الصرف الصحي في جميع أنحاء أقل البلدان نموا. ويمكن الاستعانة بمجموعة من المصادر لتمويل هذه الاحتياجات من الهياكل الأساسية. وينبغي للشركاء في التنمية رصد موارد إضافية لاستثمار طويل الأجل في مجال الهياكل الأساسية لأقل البلدان نموا. وفي الوقت نفسه، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتخذ تدابير لتشجيع المدخرات المحلية وزيادة تعبئة الموارد المالية المحلية لتلك الأغراض وذلك بوسائل منها تحسين الوساطة المالية وتوسيع نطاق النظام الضريبي. ولا ينبغي اعتبار تلبية احتياجات بلد ما من الهياكل الأساسية مسؤولية القطاع العام وحده. ففي مجالات النقل والاتصالات والطاقة، بصورة خاصة، يمكن التفكير في إشراك القطاع الخاص أو إقامة شراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام لهذا الغرض. بيد أن هذه الترتيبات جميعها تتطلب نظاما حكوميا فعّالا للرقابة والتنظيم من أجل كفالة توفير خدمة مناسبة وأسعار معقولة والصيانة اللازمة للهياكل الأساسية.**

٦ - الزراعة والتنمية الريفية

٥١ - على الرغم من استمرار الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فإن غالبية سكان أقل البلدان نموا لا تزال تعيش في المناطق الريفية وتعتمد على الزراعة لكسب عيشها وتشكل عددا كبيرا بصورة غير متناسبة من الفقراء. ومعظم الأدلة تشير إلى أن الفقر في المناطق الريفية لا يزال على حاله، وربما يكون السبب في ذلك أن القطاع الريفي قد عانى من إهمال نسبي في غالبية أقل البلدان نموا. **وينبغي لكل من أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية إيلاء اهتمام خاص لتنمية القطاعين الزراعي والريفي والحد من الفقر في المناطق الريفية وذلك بوسائل منها اتخاذ تدابير فورية من قبيل توفير أنواع محسنة من البذور والأسمدة. وينبغي أن تهدف استراتيجيات التنمية الوطنية إلى تحفيز الاستثمار في المناطق الريفية، بوسائل منها زيادة توفير القروض المقدمة إلى المزارعين والمشاريع التجارية الصغيرة وفقراء الريف بوسائل منها تعزيز مؤسسات التمويل المتناهي الصغر. وحسبما اقتُرح في مؤتمر القمة العالمي**[٦]**، ينبغي للشركاء في التنمية دعم التنمية الريفية الطويلة المدى عن طريق اتخاذ تدابير منها بناء القدرات في مجال التجارة ومشاريع تنمية السلع الأساسية. وكما دعا أيضا مؤتمر القمة العالمي، ينبغي لأقل البلدان نموا في أفريقيا أن تسعى جاهدة إلى تحقيق "ثورة خضراء" أفريقية عن طريق تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، وهو البرنامج الذي وضع برعاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ كما ينبغي أن يدعم الشركاء في التنمية هذا المجهود.**

٧ - إدارة فوائد استغلال الموارد الطبيعية

٥٢ - إذا استمرت الظروف الحالية في السوق العالمية، فإن استغلال الموارد الطبيعية من شأنه أن يتيح إمكانيات كبيرة لأقل البلدان نموا، لكنه ينطوي على مخاطر أيضا. ففي عدد من أقل البلدان نموا، أدى ارتفاع عائدات النفط والمعادن فعلا إلى زيادة إيرادات الحكومات وإمكانية إنفاقها للموارد بشكل غير فعال أو تضخمي. وفي الوقت ذاته، قد تؤدي زيادة المقبوضات من العملات الأجنبية إلى ارتفاع أسعار الصرف، مما يحرم قطاعات تصديرية أخرى في الأسواق العالمية. كما أن أسعار النفط والمعادن تتسم بعدم الاستقرار وقد تنخفض انخفاضا ملحوظا في المستقبل، مما قد تنتج عنه حالة من التعاقب بين الازدهار والانكماش. وأخيرا، ينبغي النظر إلى استغلال المعادن من منظور طويل الأمد. **ولمعالجة هذه الشواغل، ينبغي أن تقوم حكومات أقل البلدان نموا الغنية بالموارد الطبيعية بما يلي:**

---

(٦) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٤٦.

(أ) التصدي لعواقب الثروة المكتشفة حديثا على الاقتصاد الكلي؛

(ب) كفالة ألا يتسبب استغلال مواردها المعدنية في تعريض قطاعات اقتصادية أخرى للخطر؛

(ج) استخدام إيراداتها من استغلال المعادن بفعالية وإنصاف وعلى نحو يسهم في الحد من الفقر؛

(د) وضع ترتيبات لمواجهة التقلبات الدورية بغية القضاء على آثار التقلبات في الأسواق الدولية للسلع الأساسية على الإيرادات الحكومية وعائدات التصدير؛

(هـ) ممارسة المسؤولية فيما يتعلق بمستقبل البلد من خلال كفالة القيام بالاستغلال بطريقة مستدامة بيئيا وإنشاء آلية توفر بعض الفوائد المتأتية من استنفاد الموارد الطبيعية للبلد للأجيال المقبلة.

٨ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٣ - منذ اعتماد البرنامج، تزايدت وسائل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسنت، والتزمت الجهات المانحة بموارد إضافية هامة لأنشطة مكافحة فيروس الإيدز في البلدان النامية. وتشير الدلائل إلى أن الالتزام السياسي القوي، في أوساط القيادة القطرية بوجه خاص، أمر ضروري لكفالة نجاح البرنامج الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. **وينبغي لحكومات جميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا التي لم تقم بعد باعتماد وتنفيذ برنامج وطني شامل لوقف انتشار فيروس الإيدز، ومنها تلك التي لم يصبح المرض فيما بعد وباء، أن تقوم بذلك على جناح السرعة. وللحد من انتقال الفيروس، ينبغي للحكومات أن تضع خططا محددة الآجال تكفل تمكين دوائر الصحة الإنجابية والجنسية من توفير السبل أمام الجميع للاستفادة من برامج التوعية والحصول على المعلومات والإرشادات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وينبغي أن تشمل خدمات الصحة الإنجابية إجراء الفحوص للكشف عن فيروس الإيدز وتوفير وتوزيع وسائل منع انتقال الفيروس، بما في ذلك الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي والإرشادات المتعلقة بتغذية الرضع التي تقدم للنساء المصابات بفيروس الإيدز أثناء الحمل وبعده.** وبالإضافة إلى الوقاية، بدأت المساعدات الدولية لعلاج فيروس الإيدز في البلدان النامية تتوافر بكميات هامة. **وبناء عليه، ينبغي أن تعمل حكومات أقل البلدان نموا،** في إطار استراتيجياتها القائمة على الاحتياجات، **على وضع خطط وبرامج تهدف إلى توفير علاج فيروس الإيدز لجميع المصابين بالمرض.**

وينبغي إيلاء الاهتمام أيضا للحد من ضعف الأشخاص المتأثرين بالمرض بطريقة غير مباشرة، وبخاصة الأيتام والضعفاء من الأطفال والمسنون.

باء – التعاون الإقليمي

٥٤ – يكتسي التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي أهمية حاسمة بالنسبة لاقتصادات أقل البلدان نموا ويمكن التوصل إلى تحقيقهما من خلال ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بين البلدان. وهناك عدة ترتيبات من هذا القبيل في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. **وهناك حاجة إلى توسيع نطاق هذه الترتيبات وتنشيطها أو زيادة فعاليتها مراعاة لبرنامج بروكسل وتنفيذه. وفي هذا السياق، يمكن أن توفر لجان الأمم المتحدة الإقليمية، إلى جانب نظام منسق الأمم المتحدة المقيم، المساعدة والتوجيه عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تقوم الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية بأدوار حاسمة في تحديد نجاح التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.**

٥٥ – وعلى مستوى المشاريع، ينبغي أن تولي أقل البلدان نموا اهتماما أكبر للإمكانيات المتاحة لإقامة المشاريع المشتركة فيما بين مجموعاتها الفرعية ومع البلدان النامية الأخرى، وبخاصة البلدان المجاورة وفي مجالات النشاط التي يتم تحقيق وفورات الإنتاج الكبير فيها. وتتراوح هذه الإمكانيات بين شبكات الطاقة والنقل والترتيبات المبرمة بين البلدان المجاورة بشأن التجارة والنقل العابر وتمتد لتشمل البحث والتطوير على الصعيد المركزي فيما يتعلق بتحديات التنمية التي تعني أقل البلدان نموا بوجه خاص في قطاع الزراعة على سبيل المثال.

جيم – التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٦ – ينبغي أن تظل أقل البلدان نموا تحظى باهتمام خاص في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن ترحب البلدان النامية بالبلدان ذات الصلة من أقل البلدان نموا في ترتيبات وأنشطة التعاون الإقليمي وأن توليها اهتماما خاصا عند الاقتضاء. وينبغي أن تتخذ البلدان النامية المرتفعة الدخل تدابير شبيهة بتلك التي تدعو مجموعة البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذها. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان النامية القادرة، وبخاصة تلك المستفيدة من القوة في أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك النفط،

وللاقتصادات الأكبر حجما، أن تنظر في تعزيز الدعم الذي يقدمه بعضها فعلا لأقل البلدان نموا. ويمكن في بعض الحالات تقديم هذه المساعدة بصورة عينية في شكل مساعدة تقنية أو إسهامات أخرى. ونظرا للعيوب الهيكلية وغيرها من المشاكل الإنمائية التي تعاني منها أقل البلدان نموا، ينبغي للبلدان النامية الأخرى أن تنظر في أن تخصص لها معاملة خاصة تفضيلية على مستوى التجارة الدولية كأن تتيح لها الوصول إلى أسواقها دون رسوم ودون حصص، كما فعل بعضها فعلا.

دال – الصعيد العالمي

١ – المساعدة الإنمائية الرسمية

٥٧ – **ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يقروا إقرارا تاما بملكية البلدان المستفيدة للسياسات الإنمائية. وينبغي أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية كافية لكفالة أن تكون جميع البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نموا التي تتبع السياسات والإجراءات المحددة في برنامج بروكسل، وتوافق آراء مونتيري، والالتزامات ذات الصلة، قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في برنامج بروكسل. ولهذه الغاية، ينبغي أن تفي جميع البلدان المانحة بما تعهدت به مؤخرا من زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، وينبغي للبلدان المانحة التي لم تقم بعد بذلك، أن تعمل على كفالة بلوغ مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وينبغي أن تكون برامج المساعدة الإنمائية الرسمية طويلة الأمد في منظورها وأن تكون تدفقاتها بالتالي مطردة وقابلة للتنبؤ ومضمونة. وينبغي أن تنسجم برامج المعونة من حيث مضمونها وكميتها مع تقديرات أقل البلدان نموا لاحتياجاتها؛ وينبغي للمانحين أن يتجنبوا الأمر باتباع أساليب أو سياسات أو إجراءات إنمائية معينة، إما بصورة مباشرة أو عن طريق وقف دعمهم على شروط.**

٥٨ – ولدى المجتمع الدولي آليات عدة للتنسيق والتعاون في مجال تنفيذ برامج المساعدة على الصعيد القطري، منها ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري الموحد، وآليات المساعدة الثنائية. وتؤدي تعددية الآليات هذه، إلى جانب إجراءات المعونة المختلفة المتعددة، إلى زيادة الأعباء على القدرات المحدودة لحكومات أقل البلدان نموا. **وينبغي للجهات المانحة أن تواصل جهودها لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تدابير منها قبول الاستراتيجية الإنمائية الخاصة بالبلد المستفيد كأساس للمساعدة التي تقدمها، وتبسيط إجراءاتها الخاصة بها، وتخفيف العبء الإداري على البلدان المستفيدة. وينبغي استخدام أهداف كمية لرصد التقدم المحرز في هذا المجال.**

٢ - الديون الخارجية

٥٩ - ينبغي الاستمرار في إحراز تقدم في تخفيف عبء الديون الخارجية حتى يتسنى خفض ديون جميع البلدان الأقل نموا إلى مستويات تجعلها لا تعيق التنمية. وينبغي أن توفر في أقرب وقت ممكن لجميع البلدان المؤهلة من بين أقل البلدان نموا سبل تخفيف عبء الدين المتوخاة في المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وينبغي أن يكفل الدائنون الوفاء بجميع الالتزامات المالية الضرورية. ولكفالة عدم عودة المديونية المفرطة، ينبغي أن تقدم المساعدات الخارجية التي ستوفرها الجهات المانحة التقليدية وجهات أخرى في المستقبل في شكل منح. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل أقل البلدان نموا نظاما فعالا لإدارة الديون وينبغي أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بصقل منهجية تحديد القدرة على تحمل الديون في أقل البلدان نموا.

٣ - التجارة

٦٠ - من المسلم به عموما أنه، بصرف النظر عن أي تدابير خاصة بأقل البلدان نموا، فإن البلدان الأكثر تقدما ستكون هي المستفيدة أساسا من بين البلدان النامية من المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، خاصة أن بعض الأفضليات القائمة ستتآكل. **وتمشيا مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، ينبغي أن تولي البلدان من غير أقل البلدان نموا الاهتمام للتدابير الرامية إلى تحسين الآفاق التجارية لأقل البلدان نموا، ومنها توفير الدعم الانتقالي لها لدى تقليص الحواجز التجارية. كما ينبغي بذل الجهود للتعجيل بانضمام أقل البلدان نموا التي قدمت طلبات للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تتيح إمكانية دخول جميع الواردات من أقل البلدان نموا دون استثناء بدون رسوم وبدون حصص بحلول عام ٢٠٠٨. وينبغي لها أيضا أن تقلل كل الحواجز غير الجمركية المفروضة على الصادرات من أقل البلدان نموا، بما في ذلك الإعانات المقدمة لصادراتها ومنتجاتها المحلية، وأن تحدد موعدا لإزالتها تماما. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتبسيط ومواءمة قواعد المنشأ والإجراءات التجارية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من أقل البلدان نموا وزيادة شفافيتها وإمكانية فهمها من قبل المصدرين في أقل البلدان نموا.**

٦١ - ولا تؤتي الأفضليات التجارية التي تتيحها البلدان الشريكة ثمارها إلا إذا أكملت بإجراءات لتطوير الإنتاج المحلي من السلع والخدمات التي يمكن الاتجار بها. وإضافة إلى ما حدد أعلاه من إجراءات محلية في قطاعات محددة، **ينبغي للمانحين أن يزيدوا الدعم الذي**

يقدمونه لتطوير القدرة على التصدير من خلال آليات منها الإطار المتكامل المعزز، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومبادرة المعونة مقابل التجارة. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يسهموا في كفالة التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإطار المتكامل؛ وينبغي أن يكون الدعم الذي يقدمه الإطار المتكامل متوافرا لكل البلدان المنتمية لفئة أقل البلدان نموا. ويمكن أن يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور في تطوير القدرة على التصدير من خلال توفير سبل الوصول إلى التكنولوجيات والأسواق التي يقتضيها في الغالب نجاح التصدير.

٤ - الحكم العالمي

٦٢ - **ينبغي تعزيز تمثيل ومشاركة أقل البلدان نموا في المؤسسات المالية الدولية والهيئات المتعددة الأطراف لوضع المعايير في إطار الجهد الجاري لتعزيز دور البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على هذين المستويين.**

٥ - منظومة الأمم المتحدة

٦٣ - **ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستمر في دعم أقل البلدان نموا من خلال تعزيز قدرتها على وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتحسين فعاليتها باتباع جملة من التدابير منها تعزيز تكامل واتساق أنشطة المنظومة في أقل البلدان نموا.** وفيما يتعلق بالتنسيق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة، فعلى الرغم من إنجاز الكثير في السنوات الخمس الماضية، فإن ثمة حاجة مستمرة للدعم والتنسيق على الصعيد القطري، وهو تحد ينبغي مواصلة مواجهته.

رابعا - خلاصة

٦٤ - ينبغي أن يظل برنامج بروكسل إطارا للجهود الوطنية والدولية لدفع عجلة التنمية في أقل البلدان نموا. ويجب، بوجه خاص، الإبقاء على الشراكة نفسها التي يجسدها برنامج بروكسل، مع الاعتراف المتبادل بجهود كل الجهات المشاركة ونجاحاتها ومشاكلها. ويجب أن ينصب اهتمام هذه الشراكة فيما يتبقى من مدة برنامج بروكسل على التنفيذ التام للالتزامات والإجراءات المتفق عليها الواردة في برنامج بروكسل والتعهدات ذات الصلة، مع مواءمتها مع الظروف القطرية وإيلاء اعتبار خاص للمجالات المحددة في الفرع السابق.